الأمم المتحدة

E/CN.3/2007/27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الثامنة والثلاثون
٢٧ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٤ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: متابعة مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

مذكرة الأمين العام

موجز

بناء على الطلب الذي تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين(أ) أُعدت هذه المذكرة لإحاطة اللجنة بشأن المقررات المتعلقة بالسياسات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٦ والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، تبين المذكرة الإجراءات التي اتخذها والمقترح أن تتخذها اللجنة والشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استجابة لطلبات المجلس. وتتضمن المذكرة كذلك فرعا للمعلومات عما قررته الجمعية العامة مؤخرا بهدف إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* E/CN.3/2007/1.

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفرع أولا، ألف.

100107 100107 06-67468 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة . . .	١-٥	٣
ثانيا - تعزيز القدرة الإحصائية	٦-٧	٤
ثالثا - البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠	٨-٩	٥
رابعا - تعميم مراعاة المنظور الجنساني	١٠-١٤	٥
خامسا - إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٥	٧

أولا – متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٦/٤٤ المتعلق بدوره في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعة تلك المؤتمرات، مواصلة تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعة تلك النتائج، آخذا بعين الاعتبار ضرورة احترام الوحدة المواضيعية لكل مؤتمر من هذه المؤتمرات والترابطات القائمة بينها؛ ورحب بالتقدم المحرز في الاستعراض الذي قامت به عدة من لجان فنية وهيئات فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لأساليب عملها في دوراتها لعام ٢٠٠٦. وقرر المجلس أيضا الاستعاضة عن الاجتماعات الفردية المشتركة للمكاتب باجتماع واحد لرؤساء اللجان الفنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يُعقد في بداية كل سنة تقويمية، باستخدام وسائل عقد الاجتماعات من بعد كلما أمكن ذلك.

الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية

أساليب العمل

٢ – أجرى مكتب اللجنة الإحصائية، في إطار الإعداد لعقد اجتماعه السادس والثلاثين في عام ٢٠٠٥، وامتثالا لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استعراضا مفصلا لأساليب عمل اللجنة (E/CN.3/2005/2). وأحاطت اللجنة علما باقتراحات المكتب ونفذت بعض الإجراءات على سبيل التجربة خلال الدورة السادسة والثلاثين. ثم قامت بتحليل الخبرات المكتسبة وأخذتها في الحسبان عند الإعداد للدورة السابعة والثلاثين (E/CN.3/2006/2). وخلصت اللجنة إلى أن الإجراءات مرضية وهي تواصل تنفيذها حاليا.

اجتماع رؤساء اللجان الفنية

٣ – وجه المجلس الدعوة إلى رؤساء جميع اللجان الفنية لحضور اجتماع مقرر عقده في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وسيمثل اللجنة الإحصائية في هذا الاجتماع رئيسها السيد كالفيو فيفس (المكسيك).

مؤشرات التنمية

٤ - منذ أن دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الإحصائية إلى أن تكون مركز التنسيق الحكومي الدولي لاستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (انظر قراري المجلس ١٩٩٩/٥٥ و ٢٠٠٠/٢٧)، درجت اللجنة على مناقشة الجوانب التقنية لمؤشرات التنمية سنويا.

٥ - وتنظر اللجنة في دورتها الحالية في تقرير للأمين العام يصف فيه عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٦ في المجالات التالية: تحسين التغطية، والشفافية، والإبلاغ بالنسبة لكل المؤشرات كما هي واردة في قاعدة البيانات عن جميع الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستعراض المنهجيات المتعلقة بالأهداف المتفق عليها؛ وتنسيق جمع البيانات على الصعيد العالمي؛ وتنسيق عملية تجميع المؤشرات وتحليلها على الصعيد الوطني وتقديم الدعم إلى البلدان في هذا المجال؛ وإعداد التحليل السنوي والتقارير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2007/13).

ثانيا - تعزيز القدرة الإحصائية

الإجراءات التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإجماع مشروع القرار المتعلق بتعزيز القدرة الإحصائية الذي تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين بوصفه القرار ٢٠٠٦/٦ ودون إضفاء أي تغييرات عليه. ويدعو القرار مختلف العناصر الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات محددة بهدف تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية.

الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة والشعبة

٧ - تنظر اللجنة في دورتها الحالية في تقرير (E/CN.3/2007/12) أُعد وفقا لطلبها المقدم إلى الأمين العام في دورتها السابعة والثلاثين بتقديم تقرير عن تنفيذ القرار المتعلق بتعزيز القدرة الإحصائية الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويقدم التقرير استعراضا عاما للعمل الذي اضطلعت به الشعبة الإحصائية وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لدعم الجهود الوطنية لبناء القدرة الإحصائية الوطنية وتعزيزها.

ثالثا – البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

الإجراءات التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨ – وذكّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا في قراره ٦/٢٠٠٦ بقراره ١٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي لاحظ فيه الأهمية الحاسمة لجولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن من حيث تلبية الاحتياجات إلى البيانات اللازمة لأنشطة متابعة المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية.

الإجراءات التي اتخذها والمقترح أن تتخذها اللجنة والشعبة

٩ – تنظر اللجنة في دورتها الحالية في تقرير للأمين العام (E/CN.3/2007/3) يلخص فيه ما أُنجز من أنشطة استجابة لطلبات اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. ويقدم التقرير كذلك إحاطة للجنة بشأن وضع الصيغة النهائية لتنقيح واستكمال مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن الصادر عن الأمم المتحدة[(١)]، وبشأن التنسيق مع الأنشطة الإقليمية في إعداد جولة عام ٢٠١٠ من تعدادات السكان والمساكن.

رابعا – تعميم مراعاة المنظور الجنساني

الإجراءات التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠ – لاحظ المجلس مع التقدير في قراره ٣٦/٢٠٠٦، بعد أن أكد من جديد استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وأشار إلى قراراته ٤١/٢٠٠١ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، و ٢٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ٣١/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وأكد من جديد أيضا الالتزام الذي قُطع في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ما أحرزته هيئات منظومة الأمم المتحدة من تقدم وما تبذله من جهود مستمرة في العمل على سد الثغرات القائمة بين السياسات الموضوعة والممارسات العملية المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال عمل كل منها بوسائل منها تطوير التدريب ووضع المنهجيات والأدوات.

(١) ورقات إحصائية، العدد ٦٧/التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.8).

١١ - وقرر المجلس في قراره ٩/٢٠٠٦ أن تناقش لجنة وضع المرأة سنويا الطرق والسبل اللازمة للتعجيل بتنفيذ الالتزامات التي سبق أن قُطعت بشأن الموضوع ذي الأولوية من خلال: (أ) فريق خبراء لتبادل الرأي يقوم بتحديد المبادرات الرئيسية في مجال السياسات العامة للتعجيل بتنفيذها؛ و (ب) فريق خبراء لتبادل الرأي معني ببناء القدرات المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية بناء على تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك النتائج مشفوعة بالبيانات الداعمة حيثما توافرت وبمشاركة خبراء تقنيين وإحصائيين. وقرر المجلس كذلك أن تقوم لجنة وضع المرأة سنويا بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية من دورة سابقة، وذلك من خلال إجراء حوار لتبادل الآراء بين جميع الدول والمراقبين لتحديد طريقة التعجيل بتنفيذها، مع التركيز على الأنشطة الوطنية والإقليمية التي تدعم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها، بما في ذلك دعمها، عند الاقتضاء، بإحصاءات موثوقة وبيانات مصنفة حسب الجنس، وغير ذلك من المعلومات الكمية والكيفية توضيحا للرصد والإبلاغ؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة سنويا تقريرا عن الموضوع ذي الأولوية، بما في ذلك مقترحات بشأن المؤشرات الممكنة، ويجري إعدادها بالتعاون مع اللجنة الإحصائية لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية.

الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة والشعبة

١٢ - تندرج مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن طائفة مؤشرات التنمية التي تنظر فيها اللجنة الإحصائية في سياق متابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية والمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والتي يتناولها البند ٣ (ك) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحالية. والشعبة مسؤولة عن تنسيق إعداد الإحصاءات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن قاعدة البيانات الخاصة بتلك المؤشرات، والتي تتعهدها الشعبة، بيانات مقسمة حسب الجنس قدر الإمكان.

١٣ - وقد شارك أعضاء اللجنة الإحصائية فيما مضى في حلقات نقاش مشتركة مع لجنة وضع المرأة استغلالا لفرصة انعقاد دورتي اللجنتين في نفس الوقت. ومن المقرر مبدئيا، ولمرة أخرى، عقد حلقة نقاش مشتركة يوم الخميس ١ آذار/مارس ٢٠٠٧. والموضوع ذو الأولوية لدورة عام ٢٠٠٧ للجنة وضع المرأة هو ''الطفلة''. والموضوع المقرر لعام ٢٠٠٨ هو ''التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''. وسيعمل مكتب اللجنة الإحصائية مع مكتب لجنة وضع المرأة على إعداد مقترحات عملية حول كيفية تنظيم التعاون بين اللجنتين فيما يتعلق بإعداد مؤشرات محتملة.

١٤ - ومن الأنشطة الإحصائية الأخرى إصدار المنشور المعنون تقدم المرأة في العالم عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات، والذي وزعته اللجنة الإحصائية في نهاية عام ٢٠٠٥. ويسلط المنشور الضوء على مدى توفر الإحصاءات الجنسانية ويقيم التقدم المحرز في هذا المجال على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة (انظر *http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/ww2005_pub/English/WW2005_text_complete_BW.pdf*).

خامسا - إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٥ - أشارت الجمعية العامة في قرارها (١٦/٦١) المتعلق **بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ وأشارت أيضا إلى قراراتها ٢٦٤/٤٥ و ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء و ٢٧٠/٥٧ باء و ٢٥٠/٥٩ و ٢٦٥/٦٠؛ وأشارت كذلك إلى قرارها ١٨٠/٦٠ وإلى قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)؛ فأعادت تأكيد الدور الذي أسنده ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسلّمت بضرورة زيادة فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة رئيسية للتنسيق واستعراض السياسات وحوار السياسة العامة وتقديم التوصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأعادت أيضا الالتزامات بالتنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتوافق آراء مونتيري الذي تمخض عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة جوهانسبرغ لتنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأكدت على ضرورة ذلك التنفيذ الكامل وتعزيز الزخم الذي ولده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات الواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ وأكدت من جديد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة تعزيز دوره بصفته الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة، ومن ثم تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القراران ٢٢٧/٥٠ و ٢٧٠/٥٧ باء؛ وقررت أن يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضات موضوعية سنوية على المستوى الوزاري في إطار جزئه الرفيع المستوى وقررت أيضا أن تُجرى هذه الاستعراضات عن طريق نهج

شامل لعدة قطاعات يركز على القضايا المواضيعية المشتركة بين نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وعمليات متابعتها، وأن يقيّم أثرها على تحقيق الأهداف والغايات التي وضعتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وفي هذا الصدد: (أ) أوصت بأن تتيح هذه الاستعراضات فرصة للبلدان لتقديم عروض وطنية طوعية؛ و (ب) وطلبت إلى المجلس أن يحث اللجان الفنية وسائر الهيئات الفرعية وآليات المتابعة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على الإسهام في التقييم لولاياتها، مع مراعاة مميزاتها الخاصة؛ و (ج) أوصت بوضع المجلس برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراضات الموضوعية على المستوى الوزاري؛ و (د) دعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى الإسهام، كل في إطار ولايته، في نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المسألة.